مقال مقبل تحت عنوان « العامل البشري في الصراع العربي الاسرائيلي ») ، وان امكانات اسرائيل البشرية المحدودة ستجعلها تصل الى نقطة الاشباع قبل العرب بحيث يتعطل قانون القوة تخلق القوة المضادة . وتصبح اية قوة عربية اضافية عبارة عن زيادة في ميزان القوى لصالح العرب لا تستطيع اسرائيل تعديلها .

واذا بحثنا عن خلفيات هذه النقاط كلها ، وجدنا أنها طرحت لتبرير موقف طبقي اتخذته الطبقات الاجتماعية — الاقتصادية المسيطرة لتأمين مصالحها ، ويتمثل هذا الموقف في الخروج من دائرة ضوء الصراع العربي — الاسرائيلي لجعل لبنان منطقة مستقرة ، تحتكر تجارة الترانزيت في المشرق العربي ، وتجتذب السياح العرب والاجانب ووكالات الشركات الاجنبية وخطوط الطيران العالمية ، وتجتذب قبل كل شيء رؤوس الاموال العربية الراغبة في الهدوء والتي لا تجد في اقطارها مجالات للاستثمار المجزي (رؤوس أموال من الدول النفطية قبل الانفتاح على الاستثمار في اوروبا واميركا) ، أو لا تجد في اقطارها الاستقرار الذي يضمن الاستثمار (رؤوس اموال من الدول العربية ذات التوجه الاشتراكي) . الامر الذي يؤمن لهذه الطبقات ربحا مباشرا او غير مباشر . ولقد وجدت الطبقات المسيطرة بالاضافة الى ذلك ان عدم بناء جيش قوي يؤمن لها فائدتين اضافيتين : اولاهما ، ان بناء مثل هذا الجيش يتطلب تجنيد كل افراد الشعب وتدريبهم وتمازجهم داخل بوتقة الثكنة ، وهذا امر يؤدي على المدى الطويل الى دمقرطة (Democratisation) القوات المسلحة وتجريدها من طابعها كفئة معزولة عن الشعب ومستعدة لضربه عند اللزوم ، والثانية ان تخفيض مصروفات التسلح يعني تحويل جزء من هذه المصروفات الى المشروعات العامة (مرافىء ، طرق ، شبكات سلكية ولاسلكية ، مدارس مهنية ... الخ) التي تستفيد منها الطبقات العليا المسيطرة بشكل غير مباشر ، لانها تسهل لها تسيير مشروعاتها الخاصة ، وتؤمن ازدهارها ، ولا يحتمل ان تدخل معها في تنافس ، طالما ان الدولة لن تتجه نحو مشاريع القطاع العام الصناعي والتجاري . كما ان جزءا من المصروفات سيتحول الى الخدمات الاجتماعية الصحية ، وزيادة رواتب الموظفين ، بشكل يزيد القوة الشرائية العامة ، ويزيد بالتالي الربح التجاري والصناعي . لهذه الاسباب مجتمعة تبنت الطبقات الحاكمة السياسة الجديدة التي كان من نتائجها صغر القوة المسلحة اللبنانية بالنسبة الى القوة المسلحة الموجودة في المنطقة . وانخفاض مجمل عدد افراد القوات المسلحة اللبنانية الى ما يعادل ١٢ ٪ من عدد افراد القوات المسلحة السورية ، و ٢٠ ٪ من عدد افراد القوات المسلحة الاردنية ، وانخفاض عدد الطائرات المقاتلة الى ٦ ٪ و٣٦ ٪ ، وانخفاض عدد الدبابات المتوسطة الى ٣٫٨ ٪ و١٢٫٥ ٪ (٤)، وتحول لبنان الى أضعف حلقة عسكرية في الطوق مع أن امكاناته البشرية والاقتصادية والتقنية تسمح له بأن يكون حلقة متوسطة اضعف من الحلقة السورية وأقوى من الاردنية .

ولقد كان من الممكن ان لا يصل لبنان الى هذا الوضع لو ان مخططي السياسة الامنية اللبنانية الجديدة وعوا الحقائق التالية : اولا : أن الضمانات الامنية الاميركية للبنان لا يمكن ان تماثل الضمانات الامنية الاميركية لاسرائيل . فلبنان دولة صديقة ، اما اسرائيل فدولة مرتبطة عضويا ومصلحيا مع الولايات المتحدة . واذا ما فرض على واشنطن التفضيل في موقف ما ، فضلت مصالح الدولة « الحليفة — الاداة » على مصالح الدولة الصديقة . ثانيا : ان الصداقة الاميركية للبنان ، وبالتالي ضماناتها ، مرهونة بمدى تغلغل الولايات المتحدة في المنطقة ، فعندما تكون دول المنطقة كلها معادية لواشنطن تتقرب واشنطن من لبنان ، وعندما تتقارب الدول الكبيرة في المنطقة